

الانتخابات في لبنان، ما الفائدة؟

ميريام كتوس وكرم كرم*

منحت الانتخابات النيابية التي جرت في 7 حزيران/يونيو 2009، ائتلاف 14 آذار الأغلبية من جديد، بل وبفارق مقاعد مريح. ولكن ذلك ليس كفيلاً بتوفير حلول للقضايا التي يثيرها النظام اللبناني المأزوم، وهو يعاني من أزمة مستمرة تقسم البلد الى جناحين متماسكين، كلاهما من القوة بحيث يستحيل تجاهله. كيف يمكن إيجاد توافق وطني يسمح بتجاوز ما هو قائم أي الاكتفاء بإدارة الأزمة؟ ذلك هو التحدي الذي يخترق لبنان ويهزه دورياً، وذلك منذ الاعلان رسمياً، عام 1989 في اتفاق الطائف، عن نهاية الحرب الأهلية. يثير هذا النص تلك القضايا، ويستعرض عناصر الازمة. أما نتائج الانتخابات، فلا تغير شيئاً من راهنتها.

السابق رفيق الحريري، فاتحاً الطريق أمام دوامة الاغتيالات السياسية التي لم يتم حتى الآن الكشف عن مرتكبيها.

لقد شكل انسحاب الجيش السوري من لبنان في نيسان / أبريل 2005 بارقة أمل قصيرة ما لبثت أن تحولت إلى انقسامات عميقة في المشهد السياسي اللبناني. وأجبت الصراعات الإقليمية والدولية، التي وجدت في لبنان أرضاً خصبة للمواجهة، الانقسام بين طرفي 8 آذار و14 آذار. وظهر ذلك بداية خلال الحرب التي جرت بين حزب الله وإسرائيل في صيف 2006، ثم بعد ذلك عند اندلاع الاشتباكات المسلحة في أيار / مايو 2008 في العديد من أحياء بيروت ومناطق أخرى من البلاد، والتي تواجه خلالها بشكل رئيسي عناصر حزب الله

لا بد أن نلاحظ أنه، وبعد مرور عشرين عاماً على نهاية الحرب الأهلية، يسود الشعور بالخيبة من قدرة النظام السياسي اللبناني على التحول فعلياً نحو إرساء قواعد سلم أهلي مدعوم بعقد اجتماعي وسياسي وبتوافق العرابين الأجانب. فقليلة هي العناصر التي تسمح بالمرآنة على أن البلاد تتوفر أخيراً على الشروط المهيئة للانخراط في مسار يساعد على الاستقرار والسلم. فلقد اشتدت دوامة العنف التي دخلت فيها البلاد بعد تمديد ولاية إميل لحود، رئيس الجمهورية المدعوم من قبل النظام السوري، في أيلول / سبتمبر 2004، وتبني القرار 1559 من قبل الأمم المتحدة بمبادرة فرنسية-أميركية مشتركة، وهو القرار الذي كان يهدف أساساً إلى نزع سلاح حزب الله. وتلى ذلك بعد أشهر، في شباط 2005، اغتيال رئيس الوزراء

والخطاب المتعلق بالنظام من قبل الطرفين، مما يقطع الطريق على إمكان إيجاد نقاط توافق.

إن قرار موقعي اتفاق الدوحة بالعودة إلى القانون الانتخابي لعام 1960 بدّل بشكل ملموس التقسيم الانتخابي. فالدوائر الانتخابية المبنية على مبدأ القضاء (مع بعض الاستثناءات)، تلائم التصويت الطائفي (خصوصاً في الدوائر المسيحية)، وتعطي الأفضلية لمنطق الانتماء المحلي والعائلي على المنطق المستند إلى برنامج أو إلى قضية. وكانت الاستطلاعات وكذلك المراقبين وأعضاء فرق الحملات قد أكدوا أن نتائج الانتخابات ستكون شديدة التقارب بالنسبة للمتنافسين. وفي الدوائر حيث الأغلبية سنية أو درزية أو شيعية، فإن النتائج شبه محسومة ما قبل الانتخابات.

إن أي أغلبية تخرج عن هذه الانتخابات، مهما اختلف لونها، لن تتمكن من جمع ثلثي المقاعد التي يبلغ عددها 128، والضرورية لإجراء تعديل دستوري¹. وبالتالي، فلن يكون لها وحدها المصادر السياسية والمؤسسية التي تسمح لها بطرح الأدوات الضرورية لتجاوز المازق الداخلية والجيوسياسية التي تعيق حتى الآن استقرار المشهد السياسي اللبناني وتعزيز دور الدولة، والتي يسعى قادة محليون وعربون أجانب للحفاظ على ضعفها. إنها حالة نظام المحاصصة السياسي اللبناني الذي لا يعتمد على قانون الغالبية بل على قانون تقاسم السلطة بين الطوائف.

رهانات الاقتراع

يجمع البرلمان اللبناني القائم على نظام الغرفة الواحدة 128 نائباً، 64 منهم مسيحيون و 64 مسلمون موزعين كالتالي: 27 سنة و 27 شيعية و 8 دروز و 2 علويين و 34 ماروني و 14 أرثوذكسي و 8 كاثوليك و 5 أرمن أرثوذكس و واحد أرمن

¹ فحسب المادة 77 من القانون الدستوري لعام 1990: " يمكن مراجعة الدستور بناء على مبادرة من مجلس النواب، وفق الترتيب التالي: يمكن للمجلس خلال دورة انعقاد عادية، وبناء على اقتراح عشرة نواب على الأقل، وبموافقة ثلثي الأعضاء، ان يصدر مشروع تعديل للدستور "

وحركة أمل مع عناصر تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي.

بعد تلك الصدمات، وضع اتفاق الدوحة في 21 أيار / مايو 2008 حداً لأعمال العنف، بصورة مؤقتة على الأقل. وهو سمح بتجاوز مؤقت للجمود الذي كان قد شلّ الحياة السياسية اللبنانية منذ عدة أشهر، وتمثّل خصوصاً باستحالة انتخاب رئيس جمهورية جديد (ماروني بالضرورة) منذ تشرين الثاني / نوفمبر 2007 وحتى أيار / مايو 2008، واستحالة استبدال الوزراء الشيعية المستقلين من الحكومة منذ تشرين الثاني / نوفمبر 2006 وحتى حزيران / يونيو 2008. وبعد عام على هذه الحللة، سادت مخاوف من أن تكون الانتخابات التشريعية التي انعقدت في 7 حزيران / يونيو وكأنها موعد مفخخ. لقد قدّمت الانتخابات من قبل موقعي اتفاق الدوحة، الذي حظي بموافقة أطراف إقليمية ودولية، وكأنها نتيجة لهدنة انتقالية، أو حتى كأنها الجزء الأول المحتمل لإعادة تأسيس ميثاق بين مختلف الأطراف المعنية، في مشهد سياسي مليء بالاستقطابات ومهياً للانتقال إلى استعمال السلاح. وبانخراط جميع الفاعلين في إطار دفتر شروط يحدد المسارات الدنيا التي لا تهدد مصالح أي من الأطراف المتنازعة، والتي تتصارع في إطار العملية الانتخابية، فإن تنظيم الانتخابات كان يمكن أن يساهم في المحافظة على إمكانية قيام مرحلة انتقالية وتهدئة التوتر على مستوى النظام. ولكن شروط تحضيرها تعيد إنتاج منابع التوتر على المديين المتوسط والبعيد. فبعيداً عن مناخ التهدئة، أجب التحضير للانتخابات المواجهات الكلامية، ودفع لاتخاذ المواقف المتطرفة. إن استعمال المال، الذي تصعب مراقبته رغم الإجراءات التشريعية الجديدة وإنشاء لجنة لمراقبة الحملة الانتخابية، يترافق مع عناوين عنيفة للحملة توظف الحروب والنزاعات، بكل ما تحمله من شهداء وضحايا، وكذلك، تحقّر الأحقاد والمشاعر الثأرية. وهكذا تعيد الانتخابات إنتاج الانقسامات، وتهدد جزئياً الفرص الضئيلة لتحول في النظام السياسي. وهي تفعل من خلال تعزيز الجانب الطائفي للتصويت، والإيحاء سلفاً بلا شرعية النواب الذين سيصلون إلى البرلمان، كما بتعزيز راديكالية

معسكر 14 آذار المتوائم مع "المعسكر الغربي" والمملكة العربية السعودية، يريد أن يُخرج لبنان من خط المواجهة المباشرة والمفتوحة مع إسرائيل، وأن يُحيد الصراع على شاكلة الدول التي تسمى "المعتدلة" في المنطقة، كمصر والأردن. ومن خلال المواجهة بين هاتين النظرتين، تتصارع القوى الدولية عبر حلفائها اللبنانيين.

- مسألة السيادة الوطنية: كسبب أو كنتيجة لخلافاتهم الإقليمية، ينقسم المعسكران حول دور "المقاومة" الذي ينادي به حزب الله، والدور الذي تلعبه القوى المسلحة الشرعية للدولة اللبنانية في هذا المجال. ممثلوا 8 آذار، وحزب الله خصوصاً، يشددون على الطابع المقدس لقضية "المقاومة"، والتي توجب التعاون مع الجيش اللبناني. أما فريق 14 آذار، فينادي بنزع سلاح حزب الله وبضم قواه المسلحة إلى الجيش اللبناني، متبنين بالتالي مبدأ تعزيز الدولة وسيادتها من خلال مسار تفكيك كل الميليشيات.

- السياسات الاقتصادية والاجتماعية (على الرغم من تهميش هذا البند خلال الحملة الانتخابية): أحزاب 8 آذار تتهم "الأكثرية" الحالية بمسؤوليتها عن المديونية الاستثنائية للبلاد (لبنان يحوز على الرقم القياسي لأكبر نسبة مديونية إلى الدخل القومي الإجمالي في العالم منذ عدة سنوات: حوالي 200 في المئة سنة 2006). وكما تشير إليه اللوحات العونية المنتشرة في شوارع العاصمة، "بيروت ليست للبيع"، منددة بالتالي بالإدارة الأحادية للأعمال من قبل خصومها، ورفض هؤلاء لتقاسم السلطة والمسؤوليات، وسياساتهم الاقتصادية والاجتماعية شديدة الليبرالية، وأخيراً، تعزيز تطوير وسط مدينة بيروت والاستثمارات غير المنتجة (مسألة الشبكة الكهربائية العاطلة على سبيل المثال أخرجت إلى الشوارع السكان المهمشين أو المخدمين بشكل سيء في الأشهر القليلة الماضية). وبالمقابل، فإن فريق 14 آذار، الذي يتبنى شعار "الازدهار أولاً"، يحذر من الفاتورة العالية التي ستأتى عن انتصار خصومه، وخطر الانكماش وهروب الاستثمارات الأجنبية شديدة الأهمية لاقتصاد البلاد.

كاثوليك وواحد بروتستانتى وواحد يمثل الأقليات المسيحية. وهذا التقاسم تم التوصل إليه استناداً إلى مبدأ التساوي الطائفي الوارد في اتفاق الطائف وفي الدستور اللبناني. والنواب يمثلون، إضافة إلى طائفتهم، واحدة من الدوائر الانتخابية التي يبلغ عددها 26. وفي الواقع، فإن كان حق الترشح للانتخابات قائم على معايير طائفية (كما رأينا بتوزيع المقاعد المخصصة لممثلي الطوائف)، فإن حق الانتخاب ليس كذلك. فالمقترح يصوّت في دائرته مهما كانت طائفة المرشح. إن الاقتراع يعتمد على الأغلبية والاسم الفردي (أي يمكن الترشح في اللائحة واستبدال الأسماء)، ويجري في دورة انتخاب واحدة. تضم كل دائرة عدة مقاعد، مما يسمح لمختلف المرشحين بترشيح أنفسهم ضمن قوائم مشتركة، من دون أن يؤثر ذلك في خيارات المقترعين كما رأينا.

الرهان الأول في الاقتراع يكمن حتماً في الطريقة التي سيقاس من خلالها، في البرلمان، وزن مختلف التشكيلات السياسية، وخصوصاً تحالفات 14 آذار² و8 آذار³. من يمكنه ادعاء "الأغلبية"؟

المعسكران المدعومان سياسياً ومالياً من قبل قوى أجنبية يتواجهان على مستويات متعددة:

- تموضع لبنان في رقعة الشطرنج الإقليمية والدولية: وعلى هذا المستوى، نظرتان تنصدمان، الأولى يتبناها تآلف 8 آذار المدعوم من قوتين إقليميتين جارتين هما سوريا وإيران، ترفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل في غياب سلام عادل ومتوازن في المنطقة. ولا تزال تجد في "المقاومة" التي يقوم بها حزب الله في الجنوب منذ عقود ثلاث، الوسيلة الأساسية لخوض هذه المعركة. وبالمقابل،

² وهو تحالف يضم تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري، والحزب التقدمي الاشتراكي الذي يرأسه الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، وقادة مسيحيين منهم رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع وأمين الجميل زعيم حزب الكتائب

³ يضم حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر الذي يتزعمه الجنرال ميشال عون، ومجموعات أخرى سياسية، كالحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب المردة للزعيم المسيحي الشمالي، الوزير السابق سليمان فرنجية

الخسارة، فهم يطالبون بتنفيذ هذا الشعار. وفي حالة الربح، يمدون اليد إلى خصومهم ولكنهم لا يستبعدون أن يحكموا منفردين.

وهذه مبالغات تسعى إلى رفع سقف الطموحات في إطار المفاوضات الطويلة والصعبة، تطرح هذه المسائل مشاكل في العمق تخص تنظيم النظام السياسي اللبناني. فكما اتضحت إستحالة استبدال الوزراء الشيعة المستقلين من حكومة الرئيس فؤاد سنيورة، من دون الحصول على موافقة حزب الله وحركة أمل، فالأرجح أنه لا يمكن تسمية رئيس وزراء (سني بالضرورة) من دون رضا تيار المستقبل. وبشكل آخر، يمكن القول أن قاعدة تقاسم السلطة بين الطوائف تترافق مع رهانات التمثيل السياسي الحزبي.

وكانت من كان الائتلاف الذي يشكل الأكثرية في "اليوم التالي" على السابغ من حزيران / يونيو، فإن الانتخابات تسلط الضوء في المدى القصير على أربعة مجهولات :

- على قدرة الائتلافات على الاستمرار (وهذا يتعلق بالأخص بما بعد التصويت).

- وعلى نتيجة التنافس المسيحي - المسيحي للوصول إلى الزعامة، وهو تنافس بين قادة 14 آذار من المسيحيين وبين التيار الوطني الحر بقيادة الجنرال ميشيل عون. فالأخير، وعلى الرغم من نتيجته المتميزة في انتخابات سنة 2005 التشريعية، فهو خسر معركة الرئاسة.

- من بعد، على شكل إعادة تموضع تيار المستقبل الذي يرأسه سعد الحريري، والذي يتوجب عليه ترسيخ الإرث المنتقل إليه من والده، والتأكيد على الخيارات الداخلية والخارجية التي تبناها معسكره منذ سنة 2005.

- وأخيراً، على البطاقة التي يمكن أن تلعبها الشخصيات أو المجموعات الأكثر استقلالاً في هذا الجو الاستقطابي المتطرف: رئيس الجمهورية أو شخصيات مستقلة نسبياً عن الائتلافين.

هل تعلن هذه الانتخابات نهاية الهدنة التي اتفق عليها في الدوحة، أم أنها تطرح، ضمن حدود مرسومة، شروطاً من أجل عهد سياسي أكثر دواماً

- أخيراً، يتواجه الفريقان حول شكل اقتسام السلطة في نظام المحاصصة اللبناني: فالشعارات الانتخابية للتيار الوطني الحر تعلن عن قرب الوصول إلى "الجمهورية الثالثة". وبمعزل عن إمكانية إعادة تشكيل المؤسسات، وهي فرضية غير قابلة للتحقيق خلال المدى القصير، لهشاشة التحالفات والتوزيع شديد التقارب لنواب المجلس، فالسؤال المطروح ليس جديداً. فهو تتعلق بالطرق المختلفة لمواجهة المحاصصة، وحياة المؤسسات السياسية في لبنان. والمجلس الدستوري، المعطل منذ تسريح أعضاءه سنة 2005، كان محروماً منذ تأسيسه من صلاحية تفسير الدستور. من دون وجود حكم بينها، تدافع مختلف الأطراف عن مواقف متباينة حول آلية الحكم وتقاسم السلطة وطبيعة تركيبة الحكومة المقبلة.

وحمية لمبدأ "العيش المشترك" الوارد في الميثاق الوطني لعام 1943 وفي دستور الطائف لعام 1989 (والذي يعتد به كل من الطرفين كحجة عليا)، يحدد الدستور اللبناني أربعة عشر مسألة أساسية تحتاج إلى أكثرية الثلثين في مجلس الوزراء لكي يتم تبنيها. وبمعكس مبدأ الأكثرية الديمقراطية، يساعد مبدأ الفيتو هذا (أو مبدأ "الأقلية المعطلة") على التخلص من خطر أن يتم تهميش أقلية من مكونات المشهد اللبناني ومنعها من المشاركة في اتخاذ القرارات، حيث أن، وكما الحال في لبنان، فإن المجتمع السياسي منقسم بعمق طائفيًا وسياسيًا. وحول هذه المسألة بالذات، تأجج التوتر في سنة 2006 بين فريقين 14 آذار و8 آذار، وبرز قطبان سياسيان تم تعريفهما بقطبي "المعارضة" و"الأكثرية".

وكان الممثلون الأساسيون لقوى الربع عشر من آذار قد أكدوا بأنه، وفي حال هزيمتهم في الانتخابات، فسوف لن يشاركوا في الحكومة. أما في حالة الانتصار، فلن يقبلوا بأن تتمكن المعارضة من الحصول على الثلث المعطل. أما في معسكر الثامن من آذار، وبالعكس من ذلك، فإن الشعار الرئيسي هو "حكومة وفاق وطني" تضم المعارضة إلى الحكومة وتعطيها مبدئياً "حقها" في الثلث المعطل. وفي حالة

يمكن له وإن بشكل هش، أن ينعقد بين الفاعلين في الحياة السياسية اللبنانية؟

إن المواجهة المفتوحة والمعلقة حالياً يمكن أن تعود من جديد بمجرد ظهور شك بسيط يتعلق بتهديد محتمل لمصالح هذا الطرف أو ذاك من التيارات السياسية العديدة على الساحة اللبنانية، وحلفائها الأجانب.

لقد استغل مختلف الفرقاء المتنافسين مرحلة الانتخاب كمساحة إضافية ينقلون إليها صراعاتهم، ويحضرون بالتالي للمرحلة التالية، موظفين المواجهات بين قياداتهم على المستوى الدولي والوطني، بل وحتى المحلي، وهي خاصية لبنانية بامتياز. في هذه الحالة، يضعف احتمال إعادة تركيب المشهد السياسي حول ترتيبات جديدة. أما استمرار الوضع الراهن بشكل هش، بل وحتى تأجج الانقسامات، فهو الأمر الأكثر احتمالاً. وإن كان من الممكن تصوّر تشكّل أكثر من إئتلاف غداة الانتخابات، بدءاً من بروز بعضها داخل إطار المفاوضات، التي ينتظر أن تكون صعبة وطويلة، لتشكيل حكومة. فهناك قدر قليل من الدلائل التي يمكن أن تدفع إلى الاعتقاد بتحوّل في أسس النظام السياسي على المدى القصير، وبالتالي، بإمكانية الخروج من "السلم الأهلي البارد"⁴ الذي يحافظ عليه منذ سنة 1989، وهي حالة "مؤقتة" ولكن تم تطبيعها تقريباً.

⁴ عنوان كتاب لوضاح شرارة صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1976